

اقتصاد

الحكومة تدرس رفع سعر شراء القمح من الفلاحين إلى ١٠٠ ليرة

دولار التدخل أصبح ٦٠٠ ليرة و«الأسود» دون ٦٢٠

وسعر صرف تسليم الحوالات عند مستوى ٥٤٠ ليرة للدولار.

وأكد المركزي أنه تم تخفيض سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي إلى ٦٠٠ ليرة للدولار علماً أنه ستم إدارة سعر التدخل بشكل يومي واستمرار المصرف خطة التدخل التي أعلن عنها المصرف يوم الثلاثاء الفائت إلى حين وصول سعر الصرف إلى مستويات مقبولة.

ولفت المصرف إلى أنه سيزيد من عرض القطع الأجنبي في السوق وبكميات كبيرة من خلال التدخل المباشر واليومي عبر مؤسسات الصرافة من جهة وإعفاء كل التعهدات المنظمة التي ستخرج بضائعها من القطر قبل ١/٦/٢٠١٦ من إعادة قطع التصدير ومن كل الغرامات والجزاءات من جهة أخرى.

كما أكد المركزي جاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية وسقوط مفتوحة، ونقل المصرف المركزي عن مصادر في السوق إشارتها إلى وجود تحسن ملحوظ في سعر الصرف بفضل استيعاب السوق لخطة تدخل المركزي، إضافة إلى زيادة في عرض القطع الأجنبي تقابلها زيادة في الطلب على الليرة السورية.

الوطن

تباينت أسعار صرف الدولار أمس بين ٦٢٧ و٦٢٤ ليرة سورية في تعاملات السوق غير النظامية السوداء، منخفضة على نحو طفيف إذ كان الدولار يتداول في الوسط التجاري فوق مستوى ٦٤٠ ليرة.

وأعاد مصرف سورية المركزي أمس إلزام شركات ومكاتب الصرافة المرخصة بشراء الدولار بغية تنفيذ سياسة التدخل في سوق الصرف، وبحسب بيان للمصرف تلقت «الوطن» نسخة منه فقد أعلن حاكم المصرف المركزي أيب ميالة أن كل شركة من شركات الصرافة ستلتزم بشراء شريحة رابعة من القطع الأجنبي، مبيناً أنه تم تحديد مبلغ مليون دولار لكل شركة و١٠٠ ألف دولار لكل مكتب تحت طائلة إغلاق الشركة أو المكتب في حال عدم الالتزام.

وسوغ ميالة إلزام شركات ومكاتب الصرافة بشراء هذه الشريحة الجديدة بأنه يأتي تأكيداً من المصرف المركزي على استمراره بعملية التدخل بأسعار صرف تنازلية وصولاً لسعر المألوف. ورفع المصرف المركزي سعر صرف تمويل المستودات ٢٥ ليرة ليصبح ٥٤٠ ليرة سورية للدولار الواحد

الحاصلين واستلامها وأنه يتم العمل على وجود الحلول والبدائل لمعظم هذه المعوقات للتغلب عليها.

ومن جانبه أوضح مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أنه تم توريد أول كمية من القمح لهذا الموسم من منطقة تملك في محافظة حمص حيث تم استلام كمية ٦ أطنان من القمح قبل البدء بالعمل بشكل رسمي في المراكز وذلك وفق التوجيهات بعدم رفض أي حبة قمح تصل للمراكز، مشيراً إلى أن المؤسسة أصبحت جاهزة للمباشرة في عمليات استلام الحاصلين وأن جميع الكوارس العاملة في هذه المراكز موجودة وموزعة على العمل حسب تخصص كل عامل وأن هناك تواصلًا ومتابعة يومية لعمل المراكز من الإدارات المعنية كما أن المؤسسة عملت على القيام بالعديد من الدراسات حول مقادير الحبوب لهذا المحصول وكيفية تنفيذ عمليات التسويق بأبسط الأشكال وتأمين أسهل الطرق والوسائل التي تريح الفلاح وتخفف عليه الوقت والجهد.

وحول آليات المؤسسة لشحن الأقماع التي سيتم تسويقها في المحافظات الشرقية أوضح أنه سيتم منح قيمة ٥١ ألف ليرة أجوراً عن نقل كل طن واحد ينقله الفلاحون أو الموردين إلى مراكز المؤسسة المعتمدة، حيث سيتم شحن الأقماع للمحافظات لتحقيق التوازن في مخازينها الإستراتيجية خاصة من مادة القمح ولدعم المحافظات التي تعاني من انخفاض مخازينها بسبب ظروف الأزمة.



كما أكد الأصل لـ«الوطن» أن هناك توجهها باستلام جميع كميات الحبوب الواردة للمراكز وعدم رفض أي كمية مهما كان حجمها وتقديم جميع التسهيلات للفلاحين خلال تسليم محاصيلهم وتسويقها وفي حال حدوث أي خلل يمكن للفلاح التوجه مباشرة لدوائر الرقابة الداخلية في المراكز لإعلام عن المشكلة ومعالجتها فوراً، وحول تسديد ثمن المحاصيل المسلمة من الفلاحين أكد أنه تم رصد السيولة

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» أن اللجنة الاقتصادية تحضر لإصدار قرار يقضي بتحديد سعر مادة القمح لهذا الموسم حيث تشير المعلومات الأولية إلى أنه سيتم اعتماد قيمة ١٠٠ ليرة ثمناً لكل واحد كيلو من القمح، وأن البحث ما زال يدور حول زيادة أو نقصان بقيمة ١٠٪ لهذا الرقم مع ترجيح السعر المذكور.

كما تفيد المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» أن القيمة السعرية تستند إلى زيادة بقدار ٥٠٪ كهامش ربح مضافة لقيمة كلفة الإنتاج المقدرة في وزارة الزراعة ب٦٧ ليرة، وأن هذه الزيادة في هامش الربح سنطبق على محصول الشعير الذي قدرته الزراعة بنحو ٥٠ ليرة لإنتاج كل واحد كيلو وبإضافة ٥٠٪ هامش ربح تكون أمام ٧٥ ليرة قيمة الكيلو الواحد من مادة الشعير المستلمة من الفلاحين لهذا الموسم.

وبالتوجه إلى معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصل الذي فضل عدم الحديث عن الأسعار واستباق قرار الحكومة مبيناً أن جميع مراكز الحبوب التابعة لمؤسسة الحبوب ستبدأ عملها الأسبوع القادم وتباشر باستلام الحاصلين من الفلاحين حيث تم تزويد هذه المراكز بجميع مستلزمات الإنتاج خاصة أكياس الخيش من تم تزويدها بمطبات الكديس والتخزين من شوارب كتانية وحبال ومواد تعقيم.

جمعية المستهلك: أسعار المواد الاستهلاكية ارتفعت من ٥٠ حتى ٤٦٠٪ بين رمضان

عبد الهادي شباط

كشفت دراسة صادرة عن جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها أن أسعار معظم المواد والسلع الغذائية تضاعفت منذ شهر رمضان الماضي حيث ارتفعت أسعار بعض السلع والمواد بنسب من ٥٠٪ ووصلت إلى ٤٦٠٪ وكان واضحاً من خلال الدراسة أنه رغم أن المضاعفات السعرية شملت جميع المواد في السوق إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً بين هذه الارتفاعات السعرية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أمين سر الجمعية وأحد منفذي الدراسة بسام درويش أن الاختلافات في نسب المضاعفات السعرية للمواد تعود للعديد من العوامل والأسباب أهمها مسألة العرض والطلب أو الاحتكار أو طبيعة المادة كما هو حاصل في أسعار المواد الغذائية التي ترتفع أسعارها تبعاً لموسمها وأوقات تواجدها وكذلك اللحوم التي تعتمد على مدى حجم القطعان ووفرته وخاصة في مجال لحوم الدواجن التي تؤثر العديد من العوامل على حجم تربيتها مثل الطقس والمناخ وانتشار الأمراض وتوافر المادة العلفية لكن درويش رغم كل الأسباب والمعطيات التي تسهم في زيادة الأسعار لم يجد عن اهتمام أسعار الصرف للدولار بأنها المحرك الأساسي والقوي لحالة الرفع المستمرة للأسعار.

وعن مصدر الأسعار التي استندت إليها

وزير الأشغال لـ«الوطن»:

إعادة حساب تكلفة أعمال المشاريع الهندسية ضرورة بعد تطور أنظمة العقود في العالم

الوطن

مع الأسعار الراكحة الحالية، حيث قامت وزارة الإسكان والتعمير بتشكيل لجان فنية متخصصة لوضع دليل شامل في مجالات دليل تحليل أسعار أعمال البناء والتشييد ودليل تحليل أسعار أعمال الطرق والجسور ودليل تحليل أسعار أعمال المشاريع المائية ودليل تحليل أسعار أعمال الكهرباء والشبكات والتكليف بعد تشكيل اللجان الفنية النوعية اللازمة، وضمت في عضويتها ممثلين من وزارة الإدارة المحلية ومديريات الخدمات الفنية وتقابة المهندسين وتقابة المقاولين وشركات المشاريع المائية والطرق والجسور والبناء والتعمير والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية ومؤسسة الإسكان العسكرية والمؤسسة العامة للإسكان وغيرها من المؤسسات والشركات.

وكانت اللجنة المشكلة بهذا الخصوص بينت أن قطاع المقاولات يتمتع بدور مهم في تنفيذ خطط التنمية وتنفيذ أعمال المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية والهيكلة لجميع قطاعات البناء والتشييد والمرافق والتعليم والصحة والإسكان والطرق والجسور والمشاريع المائية، وضرورة الوقوف على المؤثرات الفعلية التي تحكم عمل شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة ومقاولي الإنشاءات بعد أن أسهمت شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة في تنفيذ مختلف أنواع المشاريع ولسانها قطاع العام وفي حسن تنفيذ أعمالها وأسعارها الاقتصادية وقد احتوت اليد العاملة الفنية والخبرة في سورية.

محمد راكان مصطفى

بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع أن القرار الصادر عن وزارة المالية القاضي بالامتناع عن إعادة البضائع المستوردة تهرباً إلى أصحابها لقاء أي غرامة ويصرف النظر عما إذا كانت خاضعة للرسوم أو غير خاضعة، سيكون له انعكاس سلبي من الناحية الاقتصادية على الأسواق، وذلك لأن التاجر سوف يضطر إلى تحميل الخسائر الناتجة عن خسارة بضائعه على باقي البضائع حتى يستطع تعويض الخسارة. إضافة إلى ذلك لم ينف القلاع في اتصال هاتفي مع «الوطن» إمكانية استغلال بعض عناصر الضابطة الجمركية لهذا القرار في ابتزاز التجار، مشيراً إلى أنه يتم دائماً إلقاء اللوم على التاجر واتهامه بالجنح ويتم تناسي الصعوبات التي توجه عمله انطلاقاً من إجازة الاستيراد وعمليّة التحويل من جهتها أوضحت رئيسة المحكمة المصرفية انتصار الصالح لـ«الوطن» أن البضائع المهربة تصنف إلى بضائع ممنوعة وممنوعة معينة وحضوره ومسومحة وبضائع مفيدة، والتهرب هو إدخال أو إخراج البضائع إلى داخل القطر بصورة غير مشروعة أي الاستيراد أو التصدير بطريقة غير نظامية عبر المنافذ الحدودية أو على امتداد الحدود بشرط أن يتحقق شرط الضبط للمواد المهربة قرب المناطق الحدودية.

مبيّنة أنه وفي حال وصول البضائع إلى الأسواق المحلية وكانت من النوع الاقتصادي المسموح باستيراده ويشترط وجود ممثل لها في الأسواق ووجود فواتير نظامية من تاجر يتم رد الدعوى وفك احتباس البضاعة حتى وإن لم يكن هناك بيان جرمي لهذه البضائع لكونه ليس هو المستورد.

علي محمود سليمان

تشكل بعض مناقصات وعطاءات القطاع العام لمعباً للتلاعب من خلال الفترات القانونية التي توجد في بعضها أو من خلال الحسوبيات والمصالح الشخصية في حالات أخرى تجعل طرفاً يشعر بالفن من حيث الأحقية في نتائج وفواتير شروط بعض المناقصات. وفي إحدى المناقصات التي أعلن عنها مؤخراً لدى «محرقات»، فقد حدث أن المؤسسة المذكورة وضعت دفتر شروط لإستيراد زيت معدنية لمصلحتها لكونها لا تصنع في معاملها، وتقدم للمناقصة عدد من التجار المستوردين والصناعيين المحليين الذين يقومون بتصنيع المادة محلياً، وفي الإعلان لفض العروض تبين أن المناقصة رست على أحد التجار المستوردين من مصنعين في مجال صناعة مختلف عن تصنيع المادة المطلوبة استيرادها، وهم عدد لا بأس بهم ومنهم متقدمون للمنافسة نفسها، الأمر الذي اعتبره بعض الصناعيين الذين تحدثوا لـ«الوطن» ظلماً للصناعي المحلي من الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمناقصات والعطاءات، إذ إن الصناعي المحلي يقوم باستيراد المواد الأولية ويقوم بإعادة تصنيعها في معامل أي أنه يحقق تشغيلاً لليد العاملة ويقدم منتجاً محلياً في النهاية، على حين التاجر المستورد يقوم

القلاع لـ«الوطن»: منع إعادة البضائع المستوردة تهرباً لأصحابها يمكن استغلاله من بعض عناصر الجمارك لابتزاز التجار

رئيسة المحكمة الجزمكية: الأفضل تحويل البضائع المصادرة إلى مؤسسات التدخل الإيجابي مصدري الجمارك: تباع في مزاد علني بموجب القانون



القابلة للتخزين بعد مدة تتراوح بين ستة أشهر إلى تسعة أشهر.

يشار إلى أن القرار الصادر عن وزير المالية والمستند إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٥٩٦٤/١٠١٦/٥/٤ والذي يحمل الرقم ٧٠/ج والقاضي بتعديل البندين ٦٤ و٦٣ من دليل التسويات الصادر بالقرار رقم ٥٦٦/ح تاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ لجهة مصير البضائع المسموعة بالاستيراد بحيث تعامل هذه البضائع المستوردة تهرباً عند حجزها معاملة البضائع المنوعة والمحصورة المفيدة ويمتدع إعادتها إلى أصحابها لقاء أي غرامة ويصرف النظر عما إذا كانت خاضعة للرسوم أو غير خاضعة.

الخزينة من الإيرادات الناتجة عن المصالحات. كما رأّت الصالح أنه من الأفضل في ضوء القرار الجديد أن يتم تسليم البضائع المصادرة المسموح تداولها محلياً في الأسواق إلى مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة للدولة ليصار إلى بيعها إلى المواطنين بأسعار منافسة وبما يعود على الخزينة بالفائدة.

وعن مصير البضائع المصادرة بين مصدر مسؤول في مديرية الجمارك العامة أنه وحسب قانون الجمارك ووفقاً لنوع البضاعة وسرعة عطلها يتم عرضها للبيع في المزاد العلني، بحيث يتم عرض البضائع القابلة للعبط كالمواد الغذائية للبيع بالمزاد العلني فوراً على حين يتم بيع البضائع

وذلك بالاستناد إلى الاجتهاد القضائي دخول البضاعة المسموعة التي لها مثيل في القطر وإذا وضعت في الاستخدام المحلي فإن خطأ الإدارة يجب خطأ الأفراد، بمعنى أن تصدير الإدارة في أداء عملها يضبط هذه البضائع قبل وصولها للسوق يجب خطأ الأفراد.

مع تأكيدها أنه من صلاحيات وزير المالية وضع دليل البضائع وتحديد التسويات إلا أن التعديل الأخير وعدم استثناء المواد المسموعة المضبوطة في الأسواق المحلية والتي تتوفر الشروط المذكورة أعلاه، والتي يوجد لها مثيل في الأسواق سوف يؤدي إلى إجماع المحلفين عن إجراء التسوية ودفع الغرامات الشيء الذي من شأنه حرمان

مناقصة استيراد مواد أولية في «محرقات» تثير جدلاً بين صناعيين وتجار

الدبس لـ«الوطن»: مصالح شخصية تسير العديد من المناقصات



فيقوم التاجر باستيراد هذه المواد الأولية لمصلحة الصناعي ليشكل معمله، وهذا الأمر ينطبق على الاستيراد لمصلحة القطاع العام. وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر المصدر في غرفة تجار دمشق أن هناك ميزات تفضيلية لمصلحة الصناعي والأولوية له في إجازات الاستيراد وخاصة للمواد الأولية، على حين يتم وضع العوقات أمام التاجر للحصول على إجازة الاستيراد، فعلى سبيل المثال إذا تقدم صناعي لإستيراد البن يفرض عليه وضع ٥٠٪ من قيمة مؤونة الاستيراد إذا كان يكمل مشغلاً للبن، على حين التاجر يفرض عليه نسبة ١٠٠٪ من قيمة المؤونة.

بدوره بين مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي لـ«الوطن» أن دور هيئة المنافسة في متابعة العطاءات يكون عند الشك بوجود أي احتكار أو تحيز لمصلحة جهة معينة تمنح المنافسة أو عند تلقي شكوى بخصوصها، موضحاً أن بعض مناقصات القطاع العام تكون لتغطية نقص في مادة معينة لا تغطي الصناعة المحلية كل الإنتاج منها، ولذلك يقوم التجار بالمشاركة في المناقصة لاستيراد المنتج النهائي، وذلك وفق دفتر شروط يشترط الجودة العالية التي قد لا يحققها المنتج المحلي بالنسبة المطلوبة، وعليه من الممكن أن يقوم التاجر باستيرادها بدلاً من الصناعي وإن كان هناك صناعة محلية لها.

باستيراد المنتج المصنع في الخارج ويطرحة في الأسواق أو يبيعه مؤسسات الدولة من دون أن يقوم بأي تشغيل لليد العاملة، عدا أنه يسحب مبالغ من القطع الأجنبي ليستورد منتجاً نهائياً. وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن هناك مصالح شخصية تسير العديد من المناقصات والعروض على حساب الصناعي المحلي، لافتاً إلى أن غرفة صناعة دمشق وريفها تقدمت بالعديد من الطلبات لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد لتطالب فيها بمنع استيراد العديد من السلع والمنتجات التي لها مثيل محلي يتم تصنيعه بعد استيراد موادها الأولية، وهذا الطلب من الغرفة بهدف دعم الصناعة المحلية وتشغيل اليد العاملة. وطالب الدبس بوضع شرط أساسي في جميع المناقصات والعطاءات تعلن على أساسه المناقصات لمصلحة الصناعيين المحليين إن كان هناك صناعة محلية للمادة التي على أساسها تعلن المناقصة، بما يدعم المنتج المحلي.

واعتبر مصدر مسؤول في غرفة تجارة دمشق أن التجار عندما يتقدمون للمناقصات فإن هدفهم دعم الاقتصاد الوطني باستيراد جميع السلع والمواد التي يحتاج إليها السوق، كما أن التاجر يكمل عمل الصناعي في استيراد بعض التي لا يتمكن الصناعي من استيرادها